إسهامات أقسام التاريخ في إثراء الإنتاج التاريخي

(دراسة حالة قسم التاريخ بجامعة المسيلة)

الدكتور قاصري محمد السعيد

جامعة المسيلة

– توطئة:

سنحاول المساهمة في هذا الملتقى بمداخلة علمية في شكل استبيان قمنا به على مستوى أساتذة قسم التاريخ بجامعة المسيلة. استبيان تم تقسيمه إلى ثلاث عناصر أساسية؛ وكل عنصر تم تقسيمه إلى عدة خانات: فالعنصر الأول يخص الأستاذ الباحث؛ حيث تضمنت الخانة الأولى: بطاقة معلوماتية تخص الأستاذ المُستبين؛ كالدرجة العلمية؛ والشهادة المتحصل عليها، والتخصص. والخانة الثانية تضمنت الإنتاج العلمي لكل أستاذ منذ سنة 2002 وإلى غاية موفى شهر ماي 2013؛ وهي تضم عدد الكتب المؤلفة، ومجمل المقالات العلمية المنشورة، والخانة الثالثة خصصناها لعملية الإشراف ومناقشة مذكرات الطلبة لكل المستويات: الكلاسيك، الماستر، الماجيستير والدكتوراه.

بينما تضمن العنصر الثاني من الاستبيان خانتين: الخانة الأولى تضمنت مدى المساهمة العلمية للأستاذ في مخابر البحث بالجامعة وفرق البحث على مستوى الوزارة الوصية "Cnepru" وضمن المشاريع الوطنية للبحث "Pnr". بينما تضمنت الخانة الثانية الصعوبات والعراقيل التي تواجه عملية الإنتاج التاريخي للأستاذ في الجامعة؛ مع طرح آلية التغلب على هذه الصعوبات وسبل مواجهتها في نظره.

أما الشطر الأخير فلقد خصصناه للجانب المنهجي: من خلال الوقوف على طرق التدريس المتبعة ومناهجه ومدى استخدام الأستاذ للمعلوماتية الحديثة ووسائل الإيضاح أثناء الدرس؛ ولغات البحث المستخدمة أثناء البحث. آملين في الأخير أن نخرج بتصور عام حول حركية الإنتاج التاريخي على مستوى قسم التاريخ، وما هي طبيعة الكتابات الأكاديمية الموجودة في السوق الوطنية؟ وهل يمكن لنا إسقاط نتائجه على بقية الأقسام الأخرى؟ وبذلك نكون قد ساهمنا ولو بقسط بسيط في

تثمين موضوع الإنتاج التاريخي والارتقاء به نحو مستواه العلمي الذي ينشده كل باحث ومؤرخ جزائري.

- **الدراسة النظرية:**

تشمل هذه الدراسة تقديم بطاقة تقنية لقسم التاريخ (حقل الدراسة)؛ تضمنت العناصر التالية: نشأته، تطوره، هيكلته الحالية.

- **نشأته وتطوره:**

فتح قسم التاريخ أبوابه لاستقبال الطلبة خلال الموسم الجامعي 2003-2004، بطاقة استيعابية قدرت خلاله بحوالي 300طالب. ومع مرور الوقت بدأ عدد الطلبة في تزايد مستمر إلى أن وصل إلى حوالي 3000 طالب خلال الموسم الجامعي 2008-2009. موزعة على النحو التالي: 1000 طالب في السنة الأولى، 800 طالب في السنة الثانية، 600 طالب في السنة الثالثة، 317 طالب في السنة الرابعة. ثم بدأ يتقلص عدد الطلبة نظام كلاسيكي حتى تلاشى تماما خلال موفى السنة الجامعية 2012-2013، بتخرج ما مجموعه حوالي 237 طالب. أي بمعنى أن القسم ساهم في تخريج 7 دفعات من الطلبة منذ تأسيسه وإلى غاية تلاشي النظام الكلاسيكي.

هذا وقد فتح القسم أبوابه لاستقبال طلبة نظام ل.م.د وحظي أيضا بتخرج عدة دفعات في تخصص تاريخ وسيط وتاريخ عام؛ الشيء الذي سمح لفتح نظام الماستر للطلبة في تخصصين مختلفين: ماستر تاريخ وسيط، وماستر تاريخ حديث بطاقة استيعابية تقدر بحوالي 35 طالبا لكل تخصص. وساهم لحد الآن في تخريج دفعتين متتاليتين: الدفعة الأولى 2011-2012، والدفعة الثاني خلال الموسم الجامعي 2012-2013. كما حضي القسم بفتح مسابقة ماجستير للطلبة تخصص تاريخ حديث ومعاصر بمجموع 08 طلبة، خلال الموسم الجامعي 2011-2012؛ وهي في طريقها لمناقشة أطاريحها الجامعية. هذا إلى جانب حصول القسم خلال الموسم الجامعي الجديد 2013-2014 على فتح مجال للتأطير في مدرسة الدكتوراه تخصص تاريخ وسيط بمجموع 05 طلبة.

أما بخصوص النشاطات الثقافية للقسم فمنذ تأسيسه ما فتئ يقوم بنشاطات ثقافية متنوعة وثرية، من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

السنوات الجامعية	طبيعة النشاط الثقافي
2004-2003	ملتقى وطني حول نشاط الطلبة في الحركة الوطنية وثورة التحرير
2005-2004	ملتقى وطني حول قلعة بني حماد
2006-2005	ملتقى وطني حول البعد العربي والإسلامي في الحركة الوطنية وثورة التحرير
2007-2006	ملتقى دولي حول ألفية تأسيس قلعة بني حماد
2011-2008	نشّط عدة ندوات تاريخية وأيام دراسية حول عدة قضايا تاريخية وطنية ومحلية
2012-2011	ملتقى وطني حول منطقة الحضنة أثناء الاحتلال الفرنسي 1914-1830
2014-2013	بصدد عقد ملتقى دولي حول فقه النوازل

- هيكلته الحالية:

تتكون هيكلته الحالية من: رئيس قسم التاريخ ونائبين (نائب مكلف بالمسائل البيداغوجية، ونائب مكلف بمسائل البحث العلمي)، ومن رئيس شعبة التاريخ ورئيس تخصص تاريخ وسيط، ورئيس تخصص تاريخ عام. هذا إلى جانب كل من اللجنة العلمية، والمجلس التأديبي.

- الدراسة التطبيقية:

شمل هذا الاستبيان حوالي 53 أستاذا من مجموع أساتذة القسم البالغ عددهم حوالي 56 أستاذا؛ أي بنسبة مئوية تقدر بـــ 94 %، أما عدد الأساتذة الذين تم تجاوبهم معنا من خلال إرجاع بطاقة الاستبيان فقد بلغ عددهم 43 أستاذا من مختلف التخصصات والمستويات الجامعية المُدرسة. وهي موزعة على النحو التالي:

الرتبة العلمية للأستاذ	عدد الأساتذة المُستبينين
أستاذ محاضر أ	06
أستاذ محاضر ب	04
أستاذ مساعد أ	14
أستاذ مساعد ب	19

وهذا ما يوضحه لنا الشكل التالي:

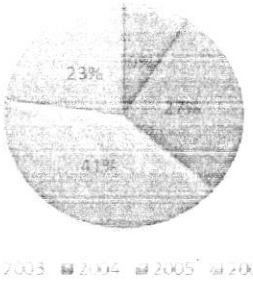

استغرقت عملية بناء وتوزيع وجمع وتفريغ تفريغ الاستبيان وقتا معتبرا، ولقد أفضت هذه العملية إلى بروز النتائج والمحصلات القيمية حسب مخطط الاستبيان السالف الذكر، وحسب الدرجات العلمية للأساتذة على النحو التالي:

- الإنتاج العلمي للأساتذة وحركية الإشراف والمناقشة العلمية للرسائل الجامعية:

أ- حركة التأليف والنشر والمشاركة في مشاريع البحث: تناولناها حسب التصميم الموالي:

1- **الأساتذة المحاضرين صنف** (أ): تم استبيان ما مجموعه 06 أساتذة، ولقد جاء إنتاجهم التاريخي من حيث تأليف الكتب ونشر المقالات ابتداء من سنة 2004 وإلى غاية انجاز هذا الاستبيان ما مجموعه 33 كتابا في مختلف التخصصات التاريخية؛ وما مجموعه 82 مقالا منشورا في مجلات علمية وطنية ودولية. أما بخصوص المشاركة في مخابر البحث وفرقه وهيئاته فلقد كانت على النحو التالي:

مخابر البحث	العدد	فرق البحث الجامعية cnepru	العدد	مشاريع البحث PNR	العدد
رئيس مخبر	01	رئيس فرقة	04	رئيس مشروع	01
رئيس فرقة بحث بالمخبر	02	عدد الفرق المترئسة	04	عضو مشروع	03
عضو فرقة بحث في مخبر	01	عضو فرقة	04	المشاريع المشارك فيها	03
/	/	الفرق المشارك فيها	06	/	

2- **الأساتذة المحاضرين صنف (ب)**: تم استبيان ما مجموعه 04 أساتذة فقط، ولقد جاء إنتاجهم التاريخي من حيث تأليف الكتب ونشر المقالات التاريخية المنجزة ابتداء من سنة 2012 وإلى غاية انجاز هذا الاستبيان ما مجموعه 02 كتب، وما مجموعه 12 مقالا تاريخيا منشورا ابتداء من سنة 2005 وإلى غاية انجاز هذا الاستبيان. أما بخصوص المشاركة في مخابر البحث وفرقه وهيئاته فلقد كانت على النحو التالي:

مخابر البحث	العدد	فرق البحث الجامعية cnepru	العدد	مشاريع البحث PNR	العدد
رئيس مخبر	00	رئيس فرقة	01	رئيس مشروع	00
رئيس فرقة بحث بالمخبر	00	عدد الفرق المترئسة	00	عضو مشروع	02
عضو فرقة بحث في مخبر	01	عضو فرقة	03	المشاريع المشارك فيها	02
/		الفرق المشارك فيها	03	/	

3- **الأساتذة المساعدين صنف (أ)**: تم استبيان ما مجموعه 14 أستاذا، ولقد جاء إنتاجهم التاريخي من حيث تأليف الكتب ابتداء من سنة 2004، وإلى غاية انجاز هذا الاستبيان ما مجموعه 10 كتب، أما المقالات المنشورة في مجلات علمية وطنية ودولية ابتداء من سنة 2004 أيضا وإلى غاية انجاز هذا الاستبيان فقد بلغ مجموعها

43 مقالا. أما بخصوص المشاركة في مخابر البحث وفرقه وهيئاته فلقد كانت على النحو التالي:

مخابر البحث	العدد	فرق البحث الجامعية cnepru	العدد	مشاريع البحث PNR	العدد
رئيس مخبر	00	رئيس فرقة	01	رئيس مشروع	00
رئيس فرقة بحث بالمخبر	00	عدد الفرق المترئسة	00	عضو مشروع	06
عضو فرقة بحث في مخبر	09	عضو فرقة	12	المشاريع المشارك فيها	06
/		الفرق المشارك فيها	12	/	

4- الأساتذة المساعدين صنف (ب): تم استبيان ما مجموعه 19 أستاذا، ولقد جاء إنتاجهم التاريخي من حيث تأليف الكتب ابتداء من سنة 2006 وإلى غاية انجاز هذا الاستبيان ما مجموعه 07 كتب، أما المقالات المنشورة في مجلات علمية وطنية ودولية ابتداء من سنة 2010 وإلى غاية انجاز هذا الاستبيان فقلد بلغ عددها 17 مقالا. أما بخصوص المشاركة في مخابر البحث وفرقه وهيئاته فلقد كانت على النحو التالي:

مخابر البحث	العدد	فرق البحث الجامعية cnepru	العدد	مشاريع البحث PNR	العدد
رئيس مخبر	00	رئيس فرقة	01	رئيس مشروع	00
رئيس فرقة بحث بالمخبر	00	عدد الفرق المترئسة	00	عضو مشروع	02
عضو فرقة بحث في مخبر	01	عضو فرقة	04	المشاريع المشارك فيها	02
/		الفرق المشارك فيها	04	/	

ومن خلال الجداول السابقة يمكن التوصل إلى حوصلة إنتاجية بخصوص تأليف الكتب 2004 وإلى غاية انجاز هذا الاستبيان بتأليف 52 كتابا في مختلف

التخصصات التاريخية، وما مجموعه 154 مقالا... وقصد توضيح هذه الإنتاجية نوظف الشكل التوضيحي التالي:

الشكل رقم01: أعمدة بيانية توضح تطور إنتاجية تأليف الكتب للأساتذة من سنة 2004 إلى سنة 2013.

المقياس: 1سنة = 1كتاب

مفتاح الرسم:

أساتذة محاضرين أ

أساتذة محاضرين ب

أساتذة مساعدين أ

أساتذة مساعدين ب

الشكل رقم 02: أعمدة متباينة توضح تطور عملية النشر التاريخي في مجلات علمية وطنية ودولية 2004-2013

المقياس: 1سنة = 1مقال

مفتاح الرسم:

أساتذة محاضرين أ

أساتذة محاضرين ب

أساتذة مساعدين أ

أساتذة مساعدين ب

ب- حركة الإشراف العلمي:

تضمن عملية الإشراف والمناقشة على رسائل الدكتوراه، ورسائل الماجستير، والماستير، وطلبة الكلاسيك. بحيث جاءت نتائج الإشراف حسب فئات الأساتذة على النحو التالي:

1- الإشراف على رسائل الدكتوراه ومناقشتها: تحصلنا في هذه الخانة على 04 حالات فقط من سنة 2012-2013.

2- الإشراف على رسائل الماجستير ومناقشتها: تحصلنا في هذه الخانة على 23 حالة ابتداء من سنة 2009-2013.

3- الإشراف على مذكرات الماستير (تخصص وسيط وحديث) ومناقشتها: تحصلنا في هذه الخانة على 155 حالة ابتداء من سنة 2009-2013.

4- الإشراف على مذكرات تخرج طلبة سنة رابعة تاريخ: تحصلنا بموجب هذه الخانة على حوالي 267 حالة ابتداء من سنة 2003-2013. أما بخصوص الشطر الثاني من الاستبيان فلقد تضمن خانتين: خانة تضمنت صعوبات التأليف التاريخي، والكتابة التاريخية الهاوية، وآليات التأليف والنشر التي يراها الأستاذ مناسبة، ولقد أفضت هذه العملية إلى المعطيات التالية[1]:

صعوبات التأليف التاريخي	مادية 20 **ضيق الوقت** 34 غياب التشجيع 21 نقص القراء 07 كثرة الكتابات الهاوية 05
الكتابة التاريخية الهاوية	تشجيعها 12 الحد منها نهائيا 01 إخضاعها للرقابة القانونية 16 **تحكيمها** 36
آليات التأليف والنشر التي تراها مناسبة ومحفزة	**تفعيل ديوان المطبوعات** 27 امضاء الجامعة لعقود مع دور النشر 24 منح قيمة مالية للأستاذ بعد النشر 25 تكفل الجامعة بالنشر بالتقسيط 18
آليات أخرى	-امضاء الجامعة عقود مع دور نشر متخصصة في نشر الرسائل العلمية. -تحفيز المجلات المحكمة لتسريع وتيرة نشر المقالات العلمية. -تذليل العراقيل البيروقراطية والمادية. تفعيل الإشهار للكتب، زيادة حجم التوزيع، دعم الكتاب لزيادة المقروئية. -تأسيس دور نشر برئاسة رؤساء أقسام الجامعات وإشراف الوزارة الوصية (التعليم العالي والبحث العلمي) وتحكيمها علميا ومجانيا. -استكتاب الوزارة المعنية أو الجامعة للباحثين الجادين حول مواضيع متخصصة بشكل دوري مع تكفلها بالشق المادي والحفاظ على حقوق المؤلف 10 %، بحيث تستفيد الجامعة من عقد النشر والتوزيع، وكذا تشجيع التأليف الجماعي خارج نطاقي: -تأسيس مطبعة بالجامعة أو بالكلية خاصة بنشر الأعمال العلمية للأساتذة، أو التعاقد مع دور نشر.

ومن هذا الجدول يمكن الخروج بالمعطيات التالية:

- **صعوبة التأليف التاريخي**: ضيق الوقت، فضلا عن الصعوبات المادية وغياب التشجيع.
- **الكتابة التاريخية الهاوية**: تحكيمها وضرورة إخضاعها للرقابة القانونية
- **آليات التأليف والنشر المناسبة**: تفعيل ديوان المطبوعات الجامعية، ومنح قيمة مالية للأستاذ بعد النشر، وإمضاء الجامعة لعقود مع دور النشر.

بينما تضمنت الخانة الثانية بعض الجوانب البيداغوجية والمنهجية، ولقد تضمن ثلاث خانات تتعلق الأولى منها بآليات وطرق التدريس المتبعة، وصعوبات تدريس مادة التاريخ، وأخيرا لغة البحث المستخدمة من طرف الأساتذة، ولقد جاءت إجابات الأساتذة بلغة الأرقام على النحو التالي[2]:

	استخدام وسائل الإيضاح المتاحة (وثائق-صور-خرائط (Datacho)	التدريس بالأهداف	طرق التدريس المتبعة	**التدريس فن وهواية**
آليات وطرق التدريس	دائما 5	18 التدريس بالكفاءات	**تقليدية**	التدريس ضرورة حتمية
	أحيانا		حديثة 18	18
	نهائيا 4			
صعوبات تدريس مادة التاريخ	نقص المصادر والمراجع 19	عدم وضوح في المناهج والبرامج 20		
	ضيق الحجم الساعي 7			
	ضعف رغبة الطالب	عدم الاستقرار على مقياس واحد 10		
	غياب الإمكانيات 18			

لغة البحث والتدريس	32	**اللغة العربية**	9	اللغة الفرنسية	1	اللغة الإنجليزية	
		اللغة اللاتينية					
	1	اللغة الإسبانية	0	اللغة التركية	**الأمازيغية، البرتغالية.**	لغات أخرى أذكرها	

يمكننا ان نستخلص من خلال هذا الجدول جملة من النتائج:

– بخصوص آليات وطرائق التدريس:

نلاحظ أن استخدام وسائل الإيضاح المتاحة أحيانا قد بلغت 28 إجابة، والتدريس بالكفاءات وصل إلى 20 إجابة وهو ينم عن مستوى علمي راق جدا ساري العمل به في قسم التاريخ، هذا إلى جانب التدريس بالأهداف التي وصلت الإجابة عنها إلى 18 مجيب. غير أن الغلبة في طرق التدريس يغلب عليها الطابع التقليدي بحوالي 25 مجيب مقابل الطرق الحديثة بـــ 18 مجيب، معنى ذلك أن هناك تنوع في طرق التدريس بالنسبة للأساتذة، في حين حظيت خانة التدريس فن وهواية بنسبة كبيرة. وهو شيء مهم جدا، لكن هذا لم يمنع من تسجيل إجابة معتبرة قدرت بـــ 18 مجيب على أساس أن التدريس ضرورة حتمية أي من أجل الوظيفة لا غير. وهذا في رأينا خطأ كبير جدا يجب تداركه قبل فوات الأوان وذلك بتسليط الضوء على معرقلات العملية التدريسية التي يواجهها الأستاذ.

– بخصوص صعوبة تدريس مادة التاريخ:

وقفنا على إجابة قد نقول عنها بأنها مذهلة ومفاجئة لنا بحيث أن النسبة الكبيرة من المُستبينين ركزوا على أن الصعوبة تكمن في ضعف رغبة الطالب الجامعي. ثم تليها عملية عدم وضوح في المناهج والبرامج، لتأتي بعدها كل من نقص المصادر والمراجع وعدم الاستقرار على مقياس واحد. وعليه يمكن القول: إن مواجهة مثل هذه الصعوبات يتطلب تضافر جهود الجميع وذلك بالتركيز على الأسباب الكامنة وراء ضعف رغبة الطالب في التحصيل.

أما ما تعلق بالمشكل الثاني والثالث فالسبب يكمن هنا في سياسة الهروب نحو الأمام في طرح مشاريع علمية بشكل ارتجالي وأحيانا استعجالي وعندما يمارس

الأستاذ مهامه يصدم بعدم وضوحها، ولذلك نراه يجتهد في كثير من الأحيان لتحضير محاضراته، أما فيما تعلق بعدم الاستقرار على مقياس واحد فحدث ولا حرج.

فالأستاذ إذا كان كل سنة تُسند لها مقاييس جديدة فهو سيصبح في هذه الأثناء عاجزا عن التجاوب مع التحضير المُكثف والممل للمحاضرات والدروس كل سنة، وبدلا من البحث عن تجديد المعلومة وتحليلها ومناقشتها نجده يبحث عن المعلومة في حد ذاتها، ناهيك عن الأعباء المكلف بها الأستاذ الباحث كالتحضير لرسالة الدكتوراه والمشاركة في الملتقيات الوطنية والدولية مثلا.

وهذا العامل في نظرنا نراه من جهتنا قاتلا للأستاذ إذا لم يتم تداركه. في حين أن نقص المصادر والمراجع فإننا نراه في طريقه إلى الحل خصوصا مع التطور النوعي لراتب الأستاذ الجامعي؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن المادة الخبرية باتت قريبة من الأستاذ في ظل التطور التكنولوجي الحديث.

- **بخصوص لغة البحث والتدريس:**

وقفنا على تنوع وتمايز محمود جدا بخصوص لغة البحث المتعددة المستخدمة (عربية، فرنسية، انجليزية)، وهو ما سيساعد دون شك على التجاوب بشكل معتبر مع المادة الخبرية الأجنبية التي تتطلب على الأقل إتقان لغة إضافية أو أكثر. غير أن لغات البحث الأخرى كان قليلا جدا: التركية-البرتغالية، اللاتينية، الأمازيغية. حيث سجلنا 04 حالات فقط وهو قليل جدا مقارنة بعدد الأساتذة المُستبينين.

- **الخاتمة:** من خلال ما سبق ذكره يمكننا ملامسة المعطيات التالية:

- التأكيد على المساهمة الفعالة والإيجابية لقسم التاريخ بجامعة المسيلة في المساهمة في الإنتاج التاريخي بمختلف تخصصاته ومراحله التاريخية.

- التنوع الإيجابي الحاصل في القسم الذي جمع بين عدة نقاط: تخصص متعدد، إنتاج جمع بين تأليف الكتب ونشر المقالات، الإشراف على الطلبة في مختلف المراحل الجامعية (ليسانس، ماستير، ماجيستير، دكتوراه)، فضلا عن حركية الأساتذة من خلال المشاركة في مختلف النشاطات الثقافية والعلمية التي تُقام هنا وهناك في المؤسسات الجامعية الجزائرية. هذا إلى جانب المشاركة المعتبرة في فرق البحث الجامعي ومشاريعه.

الأشراف والسادة إن هم ارتكبوا جرائم في حق أحد من العامة والعبيد (المواد من 198 إلى204). أي أن هذه المواد وغيرها كثيرة تخالف روح ذلك العصر الذي كانت فيه الطبقة العليا من المجتمع لا تتساوى والطبقات الأخرى الأدنى منها في كل مناحي الحياة، إلا أمام القانون.فلماذا الاستثناء هنا فقط، ومن أقره ؟، الملك حمورابي ؟ ليس في النص البابلي للقانون أدنى إشارة إلى أنه ينسبه إلى نفسه، بل على العكس توضح مقدمة المسلة أن الإله مردوخ أمره بذلك، وأعلى المسلة تظهره واقفا أمامه يتلقى الشريعة منه.ألا يستوجب كل هذا أن يؤخذ بعين الاعتبار حين البحث في جذور التشريعات العراقية القديمة وأصولها الحقيقية.

بل إننا نجده في موضع آخر يقول عن القوانين والتشريعات العراقية القديمة الأخرى مثل قانون لبت عشتار وتشريعات أوركاجينا وأشنونة :"ولعل التفكير في أن مصدر القوانين إلهي وأن الملوك حين أصدروها فإنها بوحي من الاله ... "[28]، والغريب أنه لم يوضح عن أي إله يتحدث، ولم يعر هذه النقطة اهتماما كأنها غير ذات أهمية، أو ببساطة لأن مناقشتها علميا تفضي إلى القول بأن مصدرها فعلا وحي إلهي ومن بقايا التشريعات الربانية التي جاء بها الرسل . لكن هذا القول يتعارض مع الفكر العام المهيمن على الدراسات الحضارية للشرق القديم الذي ينكر الوحي السماوي ويرى أن هذه التشريعات من وضع الإنسان بتأثير البيئة والمحيط ؟.

III -تاريخ الجزائر القديم:

يحتل تاريخ الجزائر القديم مكانة ممتازة ضمن المقررات الجامعية، إذ نجده في مقياس آثار وحضارة المغرب القديم للسنة الثانية ل.م.د آثار ،تاريخ وحضارة المغرب القديم للسنة الثانية ل.م.د تاريخ عام، العمارة القديمة بشمال إفريقيا للسنة الثالثة ل.م.د آثار وغيرها من المقاييس ذات التاريخ الحضاري العام.

غير أن الملاحظ أن جل حتى لا نقول كل المراجع المعتمد عليها في دراسة وتدريس هذه الفترة من تاريخ الجزائر كتبها الباحثون والأثريون والمؤرخون الفرنسيون، وهذا في حد ذاته ليس مشكلة لأن زمام المبادرة كان بأيديهم .إلا أن المنحى والتوجه الذي اتخذته الدراسات والبحوث حول تاريخنا القديم لم يكن علميا

ولا حياديا، والمعطيات الأثرية المكتشفة كانت دائما توظف لخدمة المصالح الاستعمارية العليا لفرنسا بالجزائر وليس لكتابة التاريخ الحقيقي للبلاد.

إذن فقد ضحى المؤرخون الفرنسيون الأوائل لاسيما منذ أواخر القرن 19 بالحقيقة التاريخية والموضوعية والحياد العلمي امتثالا لأوامر السلطة الاستعمارية وأهدافها التي كان أهمها تبرير الاستعمار الفرنسي للجزائر تاريخيا وتصويره على أنه امتداد طبيعي للفترة الرومانية بالمنطقة.

فكبير المؤرخين الفرنسيين بالجزائر المختصين في الفترة القديمة وهو ستيفان غزيل كان من أشد المتحمسين للتجربة الرومانية بالجزائر و لم يبدي منها إلا المزايا والايجابيات، في حين سكت عن القهر والتسلط والاستبداد الذي سلطه الرومان على أهالي البلاد.[29]

والكتابة عن تاريخ الجزائر القديم يجب حسب وجهة نظره أن يتماشى ومتطلبات الاستيطان الفرنسي والمشاريع المسطرة، لذلك نجده وغيره من الباحثين يغرف من التجربة الرومانية في كل المجالات متخذا منها نموذجا يحتذى.فمهمة الجيش الفرنسي عنده في الجزائر لا تختلف في شيء عن مهمة الجيش الروماني بافريقيا من حيث المهام والأساليب (مصادرة الأراضي، حصر القبائل .....). وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه مواطنه "رونى كانيا "مؤرخ الجيش الروماني الذي اعتبره مثالا ملهما للجيش الفرنسي بالجزائر[30]:

« L'armée romaine inspiratrice de l'armée française d'Afrique»

وحتى على المستوى الاستيطاني ،لم تخرج المحاولات الفرنسية عن سابقاتها الرومانية، فاستقدام المستوطنين الفرنسيين وزرعهم في الجزائر ومنحهم أراضي أهل البلاد التي صادروها مع كل التسهيلات الممكنة لم تختلف إلا قليلا عن المحاولات الرومانية في هذا المجال.بل إننا نجد "ستيفان غزيل" على وجه الخصوص ينبري بكل حماسة لتشخيص تجربة هذه الأخيرة وتحديد أسباب نجاحها وعوامل فشلها حتى يقدم دروسا عملية للإدارة الفرنسية لكي تتجنب أسباب الفشل في مشاريعها بالجزائر.ومنها اختراق المناطق الجبلية لكونها نواة المقاومة ولأن حركة الاسترداد المورية انطلقت منها أواخر القرن الخامس الميلادي، وبدونها ستظل المراكز الاستيطانية الفرنسية دوما تحت رحمة الثائرين.

- الإثراء الفعال لمختلف مناهج التدريس وطرقه؛ وذلك باستخدام وسائل الإيضاح والاعتماد على طرق تدريس حديثة بإتباع آلية الأهداف تارة وآلية الكفاءات تارة أخرى.

- التأكيد على وجود ضعف الإنتاجية التاريخية لدى الأساتذة المساعدين وهذا في نظرنا بسبب الارتباط بالتحضير للأطاريح الجامعية (الدكتوراه) والتذبذب الحاصل في تغيير مقاييس التدريس من سنة لأخرى، ناهيك عن تسجيل غموض في البرامج والمحتويات التي تعطى لهم مع بداية كل فصل دراسي، خاصة في ظل النظام الجديد الساري المعمول به (نظام ل.م.د).

- الهوامش:

---

[1]- تم خلال هذه العملية جمع إجابات كل الأساتذة المُستبينين، أي بمعنى لم نقم بتحصيص إجابة كل صنف من الأصناف الأربعة على حدى.

[2]- هناك بعض البطاقات لم يجب من خلالها الأستاذ المُستبين عن كل الحالات: فمثلا آليات وطرق التدريس لم يجب عن استخدام وسائل الإيضاح مثلا، وأجاب عن بقية العناصر الأخرى. وهذا مما صعّب من مهمة إسقاط عدد المُستبينين على بعض خانات الاستبيان، عكس خانة اللغة مثلا حيث وجدنا أن المُدرسين باللغة العربية هو 43 حالة وهي تساوي عدد الأساتذة المُستبينين فعلا.

1- تنظيم ومؤسسات جبهة التحرير الوطني:

استعرضت كثير من أطروحات أسس التنظيم الثوري وآلياته، وعالجت تنظيم الثورة السياسي والعسكري، ومؤسساتها الاجتماعية والإدارية، فدرست "باروين ميشات" تنظيم جبهة التحرير الوطني بمدينة الجزائر، وخصصت "عقيلة ضيف" أطروحتها للتنظيم السياسي والإداري للثورة، وفي نفس الموضوع تتمحور أطروحات "قنطاري محمد وماقنون فليب وبومالي أحسن ".

2- علاقات الثورة الخارجية ومواقفها الدبلوماسية:

بحثت الكثير من الأطروحات مواقف الثورة الدولية وعلاقاتها مع كثير من البلدان، استعرضت ثالث أطروحات، علاقة الثورة بمصر، وتعرضت أطروحات أخرى لعلاقات الثورة مع البلدان العربية، ومع بلدان الغرب العربي، ومع العراق ومع سوريا وعليه فقد درست الدوائر المهمة في علاقات الثورة الخارجية.

3- دراسة تطورات الثورة في الولايات والمناطق التاريخية:

وتتسم هذه الأطروحات بالعمق والتخصص من خلال تقصيها لتطورات الثورة في جهة أو منطقة معينة، ووقفنا في هذا الإطار على دراسة " محمد تقية " القيمة عن تطور الثورة السياسي والعسكري من خلال جيش التحرير الوطني في الولاية الرابعة، وكذا دراسة "الهادي درواز " عن أحداث الثورة وتطوراتها في الولاية السادسة، واستعرض " تواتي موسى " أهم حدث عرفته الولاية الثانية وهو هجوم الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، وخص الباحث الامريكي "فيجونت زون جاك " الثورة في منطقة الأوراس بأطروحة دكتوراه، وما يزال تاريخ الثورة في حاجة إلى دراسات ميدانية متخصصة تسلط الضوء على مجموعة مناطق أو ولاية تاريخية أو مدينة او منطقة، خاصة وأن مجال الحالة المصغرة للدراسة يفيد في تقصي الحقائق وإبراز الخصوصيات العامة والدقيقة.

4- موقف المعمرين وسياستهم إبان الحرب الجزائرية:

قدمت في هذا الموضوع أطروحات عدة بحكم أن الموضوع يهم شريحة واسعة من المجتمع الفرنسي "الاقدام السوداء"، ويحظى باهتمام متزايد، ونذكر من تلك الأطروحات رسالة "إنتيان برينون" المعنونة "أوربيوا الجزائر والموقف من